

التي وجد لانجازها والدور الذي اوكل اليه في مسيرته السياسية .

جوزف سيسكو مساعد الخارجية الامريكية يؤكد « عزم واشنطن على الاستثمار في دعم الاردن في جميع المجالات خاصة في الدفاع والتنمية» [ التقرير الصحفي عدد ٤٨ ، مركز الابحاث ] هل يعني ذلك ان الرجلين متناقضان؟ كلا ابدأ. فما يقوله سيسكو هو تعبير عن السياسة الامريكية في الظرف القائم . اما ما يقوله اد سافيج فهو مرتبط بتطورات ميزان القوى وحسابات المصالح الامريكية في ايجاد «المعادلات الصحيحة» بين ضمان استمرار تدفق الطاقة والمصالح الامريكية الاخرى من جهة والحفاظ على ميزان القوى العسكري في صالح اسرائيل من جهة اخرى . وهذا ما يجد ترجمته في التفسير الامريكي للقرار ٢٤٢ ومفهوم الولايات المتحدة للمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني . ورغم غموض المفهوم الامريكي فان صعود الثورة الفلسطينية وحضورها الدولي هو الذي ارغم الولايات المتحدة على الاخذ بمفهوم اولي خارج القرار ٢٤٢ . ويبدو عدم الوضوح والمناورة في الموقف الامريكي من تصريح سيسكو ايضا « ان الولايات المتحدة لم تجر أية اتصالات مع أية منظمة او جماعة فلسطينية معينة ، وان هذا لا يعني اننا لم نجر اتصالات من وقت الى آخر مع فلسطينيين فنحن نحاول دائما ان نستطلع الاراء في مناسبات وفرض مختلفة دون طابع رسمي » [ التقرير الصحفي ٤٨ ] . ويبدو واضحا الهروب من تحديد مصطلح الشعب الفلسطيني ، وبالتالي الحقوق المشروعة في التفسير الامريكي .

ان صعود الثورة الفلسطينية وتصاعدها واحتمالات تفرج الصراع في عهده المنطقتي وتجذره امام التصلب الاسرائيلي وزحف «حدودها الآمنة» نحو خطوط عام ١٩٦٧ يضع امام السياسة الامريكية مصر النظام الاردني في معادلة حادة. تصفية نظام الملك مقابل تصفية القضية الفلسطينية كمدخل لاستقرار امريكي - اسرائيلي - عربي مزعوم .

(٢) السياسة الاسرائيلية والاردن : لقد مرت السياسة الاسرائيلية تجاه الاردن بثلاث مراحل بعد حزيران ١٩٦٧ . الاولى هي التي رافقت صراع النظام مع حركة المقاومة الصاعدة ٦٨-٧٠

حركة التحرر العربية الى جانب الدور الذي يضطلع به ضد حركة التحرر الفلسطينية . وفي الاشهر الاخيرة وبسبب من المصالح والاهداف الامريكية لدفع الهزيمة العربية الى نهايتها ، يبدو واضحا ان السياسة الامريكية امام خيارات مختلفة يمكن ان يتخذها شكل علاقتها به حسب ما تتطلبه المصالح الامريكية الاستراتيجية في المنطقة وما تعينه حدود مجريات الصراع العربي الاسرائيلي . ولما كان الموقف تجاه الانظمة المرتبطة بالاهداف والسياسات الامريكية يكمن في الدور الذي يؤديه ذلك النظام ، فانه عرضة للتغير في مراحل مختلفة عبر الحسابات المتغيرة التي تصب في خدمة الاستراتيجية العالمة . وهذا يعني انها قد تلجأ الى تغيير رأس النظام أو قمته او حتى شكل الحكم فيه مع الحفاظ على الطبقة الطبقية له ، والتي تكن في استمرار تأدية الدور اياه . اما الحالات التي قد تضطر فيها للتخلي عن النظام بجموعه ، او تكون غير معنية بمصره ، فهي حالات حساب الصفقات السياسية البديلة .

في مقابلة بين احد الصحفيين الاردنيين واحد كبار مساعدي الخارجية الامريكية اد سافيج تعليقا على حديث بورقيبة الذي طرح فيه مسألة المكيان الاردني على بساط البحث يؤكد سافيج « ان أي نظام صديق لنا لن نبكي عليه اذا سقط وان أي نظام يقوم تتعاون معه ما دام الضغط العربي يصل الى امريكا . لقد توقفت امريكا عن الرهان على حصان واحد ... انها اليوم تراهن على الشوط بأكمله ، والحصان الذي يصل يكون هو الرابع » [ الحوادث اللبنايية ١٩٧٣/٧/١٨ ] . ويعبر تصريح سافيج عن حقيقة ان النظام - الاداة ليس غاية بحد ذاته بل وسيلة تحقيق الاهداف الامريكية ، وهو حينها يستنفذ وتصبح حسابات استبداله أكثر أهمية للمصالح الامريكية يلفظ كالكناوة . هكذا « أخرج دلس ديبم من كبه » كما يقول الغيتاميون ، وهكذا استبدل ديبم بكواكي والآخر بثيو . ولكن الموقف الامريكي في الاردن يبدو أكثر تعقيدا من غيره وفي أي مكان آخر . والتضحية بنظام حسين لا تزال مبكرة ويمكن ان تكون فمصعب احمدى البدائل التي تساعد في مرونة السياسة الامريكية. انها تكون مدرجة فقط ، اذا كان في نهاية النظام الاردني تصفية للقضية الفلسطينية وضمان للمصالح الاستراتيجية الامريكية ، بمعنى تصفية للقضية